مجلة التاريخ المتوسطي. المجلد 08، العدد 02. شهر جوان 2026. ص: 391 - 412
P-ISSN: 2716-764X, E-ISSN: 2716-7747

ت. الإرسال: 16 - 01 - 2026	ت. القبول: 03 – 03 - 2026	ت. النشر: 30 – 06 - 2026

النظام النقدي والمصرفي في البلاد التونسيةخلال العهد العثماني
-دراسة تاريخية في نظام تعايش العملات المحلية-

The Monetary and Banking System in Tunisia During the Ottoman Era
-A Historical Study of the Local Currency Coexistence System-.

مشوشة سمير
جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 ، الجزائر
samir.mechoucha@univ-constantine2.dz

الملخص:

نحاول في هذه الدراسة معالجة موضوع مهم قَلما نجده في الدراسات التاريخية الخاصة بتاريخ تونس خلال العهد العثماني ألا وهو موضوع " النظام النقدي والمصرفي" بداية من تاريخ الإلحاق سنة 1574م تحت مسمى "سنجق تونس"، حيث نسعى فيها إلى محاولة استظهار مختلف السياسات النقدية والمصرفية التي عرفتها تونس العثمانية ومحاولة ربطها بما يسمى "نظام التعايش بين العملات المحلية".

وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي عرفتها البلاد التونسية سياسيا واقتصاديا طيلة العهد الحفصي، إلا أن الشيء المثير للانتباه هو استمرارية العمل والتداول المصرفي والنقدي بالعملة الحفصية في بدايات إعلان الإلحاق في أغلب مناطقها في إطار نظام "تداخل العملات"، وهو ما صَعب على الحكام العثمانيين الأوائل إيجاد آليات لسكّ وضرب عملتهم وإقناع فئات المجتمع التونسي بتداولها واعتمادها في معاملاتهم المالية، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية: هل شكل امتداد آثار النظام المالي الحفصي عائقا أمام النظام النقدي والمصرفي العثماني المعتمد في تونس بعد إعلان الإلحاق؟ وكيف تعايش السكان المحليون ومختلف الفئات المجتمعية الأخرى مع هذه الوضعية الاقتصادية الجديدة التي أقرها الحكام العثمانيون في البلاد التونسية؟

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة مهمة من المادة العلمية التاريخية المتنوعة ذات الصلة بموضوع البحث، ولعل من أهمها نجد: بعض الوثائق من أرشيف رئاسة الوزراء بتركيا (مهمة دفتري) مضمونها الفساد المالي في سنجق تونس ومحاولات الاصلاح المالي من السلطة العثمانية، ضف إلى ذلك بعض الوثائق من دفاتر الأرشيف الوطني التونسي تتعلق أغلبها بتداول العملات المختلفة وخاصة في شق الإحسانات المالية، و كتاب " إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" لصاحبه " أحمد بن أبي الضياف" في جزئيه الثاني والسابع، وكتاب " المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" لمؤلفه " ابن أبي دينار"، وكتاب " نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار" لصاحبه الرحالة التونسي "محمود بن سعيد مقديش"، بالإضافة إلى كتاب " الرحلة إلى تونس (1724م) " لصاحبه أندريه بيسونال.

كما اعتمدنا على عدة مراجع والتي أفادتنا كثيرا في تتبع النظام النقدي والمصرفي المعتمد في الإيالة التونسية خلال العهد العثماني ونذكر منها: كتاب "يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية" لصاحبه رضا بن رجب، و كتاب " إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600م)" للأستاذ أحمد قاسم، وكذلك كتاب " إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر المتوسط –مرسيليا وليفورنة" للأستاذ الصادق بوبكر.

وككل دارسة تاريخية يستوجب على الباحث اعتماد منهج محدد يضبط بها أسس دراسته وهو ما ينطبق على بحثنا هذا والذي اعتمدنا فيه المنهج التاريخي أساسا للبحث في هذا الموضوع، بالإضافة إلى أدوات بحثية أخرى مكملة منها: السرد والوصف والإحصاء والاستقراء تمكننا من معرفة آليات النظام النقدي والمصرفي العثماني في البلاد التونسية بعد إعلان الإلحاق.

هذا وقد خلصت هذه الدراسة البحثية إلى جملة من النتائج يتمثل أهمها في استمرار نظام التعامل النقدي بالعملات الحفصية كالناصري والعملات الإسبانية المتوارثة من العهد الحفصي كالكرونة والريال، بالإضافة إلى أنه بعد الانتقال السياسي الذي عرفته البلاد ظهر ما يسمى نظام تعايش وتداول العملات بمختلف أنواعها بين القديمة والمستحدثة التي تم ضربها وسكها وهذا في جل المعاملات وخاصة التجارية منها.

الكلمات المفتاحية: البلاد التونسية، النظام النقدي والمصرفي، العهد العثماني، العملة المحلية.

Abstract:

This study endeavors to address a significant yet seldom-explored subject within the historical scholarship in Tunisia during the Ottoman era namely ‘'the Monetary and Banking System" throughout the period extending from the integration of Tunisia into the Ottoman Empire under the designation of the 'Beylik of Tunis' starting in 1574 AD. This study seeks to elucidate the diverse monetary and banking systems that prevailed in Ottoman Tunisia and their relation with the foreign currencies regardless of potential disruptions to the state's established financial policies.

Notwithstanding the political and economic challenges that Tunisia endured throughout the Hafsid era, the banking and monetary activities had been continued using the Hafsid currency. Hence we may raise the following questions: Did the lingering influence of the Hafsid financial system constitute an obstacle to the Ottoman monetary and banking system implemented in Tunisia following its annexation? And how did the local population along with other societal groups adapt to this new economic reality instituted by the Ottoman authorities in the Tunisian territories?

In this research, we have relied on a significant corpus of diverse historical sources and material relevant to the subject of study. These crucial sources are a number of select documents taken from the registers of the Tunisian National Archives, most of which pertain to the circulation of various currencies. Key textual sources include: "*Ithāfahl al-zamān bi-akhbārmulūkTūniswa-'ahd al-amān* " by Aḥmad ibn Abī al-Ḍiyāf, specifically volumes II and VII, and "*Al-Mu'nisfīakhbārIfrīqiyawa-Tūnis* " by Ibn Abī Dīnār, and" *Nuzhat al-anẓārfī 'ajā'ib al-tawārīkhwa-al-akhbār* "by Maḥmūd ibn Sa'īd al-Maqdīsh, and Journey *to Tunis* (1724) by André Paysonnal.

This present study has drawn upon several pertinent and notable references, which *are Jews of the Land and Jews of Finance in Ottoman Tunisi* by Riḍā ben Rajeb, and The *Ottoman Regence of Tunis in Light of the Legal Opinions of Ibn Aadoum* [1574-1600 CE]) by Professor Aḥmad Qassim, and *The Regence of Tunis in the Seventeenth Century and Its Commercial Relations with Mediterranean Ports – Marseille and Livorno* by Professor Boubaker Sadek.

As any historical study, the researcher must adopt a specific methodology to establish the foundations of their inquiry. This applies to our current research, which adopts a historical method as its primary framework for investigating the present topic. This is complemented by auxiliary research tools including a narrative and descriptive analysis, statistics, and inductive reasoning.

This research study has concluded with a set of findings inherited Spanish currencies like the "Crown "and the "Real", a system which facilitated the concurrent use of diverse currencies—both old and newly minted—across most transactions, particularly commercial ones

Key words : The Regency of Tunis, Monetary and Banking System, Ottoman Era, Local Currency.

المؤلف المرسل: مشوشة سمير، **الإيميل:** samirmechoucha@gmail.com

مقدمة

تتفق المصادر التاريخية بمختلف مصنفاتها على أن الإعلان الفعلي عن تأسيس الحفصيين لدولتهم بداية من سنة 1228م أسهم في عديد التحولات السياسية والتاريخية والجغرافية، وقد جعل حكامها من مبدأ التوسع الجغرافي ضمن أولوياتهم الداخلية فوصلت حدودها إلى غرب بجاية وإقليم قسنطينة وحتى شرق طرابلس، ومن جانب آخر يعتبر عديد المؤرخين المهتمين بتاريخ تونس خلال العهد العثماني أن بداية القرن 16م هو بداية التحول التدريجي لهذا الكيان السياسي نحو الانحطاط والضعف وهذا بسبب تأزم الأوضاع داخل البلاط الحفصي الحاكم وخاصة في ظل حكم محمد بن الحسن (1493-1526)م.

وقد عرفت البلاد التونسية طيلة القرن 16م وخاصة نصفه الثاني تحولات عميقة أسهمت في نقلها من الفضاء التاريخي الحفصي إلى الفضاء التاريخي العثماني وأصبحت تحمل لقب " سنجق تونس"، وهو الاسم الذي عرفت به بلاد المغرب الأدنى بعد إعلان تحريرها من الإسبان وإنهاء الحكم الحفصي فيها سنة 1574م، وهذه التسمية الجديدة خلافا لما عرفته إيالات الجزائر(1518م) وطرابلس الغرب(1551م) هي في الحقيقة كما يؤكدها مؤرخو هذه الفترة هي إلحاق سياسي وإداري بإيالة الجزائر.

وبعد إعلان الإلحاق الرسمي للبلاد التونسية بالدولة العثمانية بدأت ملامح التغيير تظهر في عديد المجالات الحيوية منها : المجال الاقتصادي والذي أولاه الساسة العثمانيون اهتماما بالغا لكونه أحد المرتكزات المهمة التي يجب أن يقوم عليها هذا السنجق ببلاد المغارب، ولعل ما جاءت به عديد الدراسات التاريخية أن من ملامح التغيير الاقتصادي ضربُ وسك العملات النقدية وطرحها للتداول المالي في الأسواق ومختلف المعاملات التجارية الداخلية والخارجية.

وتبرز أهمية هذه الدارسة في كونها تتناول موضوعا يسلط الضوء على البحث في عمق المصادر التاريخية ومختلف الدراسات ذات الصلة بالنظام النقدي والمالي الذي عرفته البلاد التونسية خلال الوجود العثماني، إذ تهدف بشكل كبير إلى كشف جملة الإصلاحات التي عرفتها هذه الأنظمة الاقتصادية وتأثيرها الفعلي على الواقع المعاش للفرد التونسي داخليا وخارجيا، فعلى الرغم من إنهاء الوجود الحفصي بالبلاد سنة 1574م، إلا أن آثاره استمرت بشكل عادي في ظل الوجود العثماني وخاصة ما جاءت به عديد المصادر والوثائق الأرشيفية التاريخية أن العملات الحفصية بمختلف أنواعها كانت متداولة بشكل عادي في عديد المعاملات المالية و التجارية، ومنه يمكننا القول إن من أهداف هذه الدراسة أيضا إثبات ما يسمى بـ" نظام تعايش وتداخل العملات المحلية" في البلاد التونسية خلال الفترة العثمانية.

وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة حول النظام المالي في البلاد التونسية خلال الوجود العثماني، إلا أنها لم تحظ بنوع من الاهتمام البالغ في شكل دراسات واضحة ومستقلة، ومن جانب آخر فإن دراسة مثل هذه المواضيع تحتاج إلى الدقة والموضوعية التاريخية من خلال البحث بعمق في مختلف الوثائق الأرشيفية والمصادر التاريخية، ورغم ذلك فقد تمكن بعض البحاثة التونسيون وخاصة المتخصصون في تاريخ تونس العثمانية في قطع مراحل كبيرة في دراسة هذا الموضوع أو جوانب منه، مثلما هو الحال مع

الأستاذ أحمد قاسم في دراسته القيمة الموسومة ب " إيالة تونس على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600م) والذي تناول في جزئية هامة مختلف العملات التي عرفتها الأسواق التجارية التونسية، فركز في دراسته على عديد الوثائق الأرشيفية لأحد شيوخ البلاد وهو "ابن عظوم" والتي جاء فيها عديد الإشارات حول نظام سك وضرب وتداول العملة التونسية.

كما توجد إلى جانب ذلك دراسة قيمة للأستاذ " رضا بن رجب" بعنوان " يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية" وهي في الحقيقة دراسة جد قيمة حول دور فئة جد مؤثرة في النظام المالي والنقدي التونسي خلال الفترة العثمانية ألا وهي " فئة اليهود"، فتناول في عديد المواضع تداول العملات المختلفة ومحاولات سيطرة هذه الفئة على مختلف المعاملات التجارية قصد خلق شبكة مالية تهدف إلى التحكم في اقتصاد البلاد، ولعل دليل ذلك هو ربط تأثير هذه الفئة ماليا ونقديا على نظم الحكم في البلاط التونسي، كما أنه توجد دراسة أخرى قيمة للأستاذ " جمال بن طاهر" بعنوان " الفساد وردعه، الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية (1705-1840)"وهي أيضا دراسة جد قيمة تناول فيها الباحث قضايا تتعلق بالفساد المالي الذي عرفته بعض فترات حكام تونس العثمانية، وأيضا تناول في بعض الجزئيات سياسات بعض الساسة التونسيين في فرض ضرائب وغرامات ردعية بهدف احلال التوازن الاقتصادي وخاصة في القطاع التجاري. أما عن الدراسات باللغات الأجنبية ففيه دراسة قيمة للأستاذ " بوبكر الصادق" موسومة بـ " La Régence de Tunis aux XVII^{O}, ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne Marseille et Livourne''، وهي دراسة هامة تناول فيها الباحث في عديد المواضع مختلف العملات النقدية المتداولة في تونس العثمانية وسياسات الحكام الإصلاحية في مجال سك وضرب العملات قصد الحفاظ على هيبة الدولة في النظام المالي المعمول به في كامل البلاد.

تثير هذه الدراسة إشكالية محاولات الحكام والساسة العثمانيون في البلاد التونسية -بعد إلحاقها- العمل على تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد وإحلال نظام مالي ونقدي لتسييرها بعيدا عن كل الاختلالات التي قد تؤدي إلى فقدان هيبة وسيطرة الدولة وهذا كله قصد تعميم ما يعرف بآليات تعايش العملات المحلية، وإن الوصول إلى الإجابة عن هذه الإشكالية يمهد له بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية: هل تأثر النظام المالي والنقدي التونسي بعد إعلان الإلحاق؟ وماهي العملات التي تم سكها وضخها في السوق المالية التونسية بعد إعلان إنهاء الحكم الحفصي في البلاد؟ و كيف تقبلها الفرد من المجتمع التونسي في مختلف معاملاته النقدية؟ وهل بالفعل شهدت المنظومة النقدية والمالية التونسية نظام التداخل و التعايش؟

إن طبيعة هذه الإشكالات التاريخية تحيلنا إلى انتهاج مناهج بحث مختلفة، وقد اعتمدنا على أهم منهج للبحث وهو المنهج التاريخي بمختلف أدواته البحثية منها: الاسترادادي والذي يساعدنا في جمع مختلف المعطيات وتقديمها بأسلوب موضوعي، ضف إلى ذلك الوصف والذي يستخدم في مختلف الدراسات المتعلقة بماضي الإنسان كما وصلنا من مختلف المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، أما الجانب الإحصائي في هذا السياق فساعدنا في جمع مختلف المعطيات الاقتصادية وما تعلق بالأسواق التونسية قصد تحليلها والخروج بنتائج محددة.

ولا تخلو أي دراسة اكاديمية لأي باحث من مادة علمية تحيله إلى مختلف المعطيات التاريخية، فمن الوثائق الأرشيفية التي ساعدتنا على هذا الموضوع نجد بعض الوثائق التي تحصلنا عليها من الأرشيف الوطني التونسي وأرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول بتركيا والتي تحصلنا عليها بعد عديد الزيارات العملية لهما وتتضمن عديد المعاملات التجارية بمختلف العملات المحلية والأجنبية، ومن المصادر التي استفدنا منها نجد: "المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" لصاحبه "ابن أبي دينار" والذي جاء في عديد المواضع منه المحاولات الإصلاحية الداخلية التي قام بها بعض حكام تونس العثمانية لتدعيم الاقتصاد التونسي في الجانب المالي، ضف إلى ذلك سياسات بعض الحكام العثمانيون في تونس لتوجيه وإصلاح النظام النقدي وذلك باعتماد آليات سك وضرب عملات تدعم بها مختلف الأسواق التجارية داخليا وخارجيا، وكتاب " نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار" وهو في جزأين لمؤلفه "محمود بن سعيد مقديش" أصيل مدينة صفاقس والذي قدم لنا عديد التوصيفات التاريخية حول تداخل العملات المحلية وخاصة من العهدين الحفصي وبعده العثماني، وأيضا كتاب "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار" لصاحبه "محمد بيرم الخامس" والذي ينتمي إلى عائلة البيارمة المعروفة بالتجارة والغنى في تونس خلال العهد العثماني، فهو مصدر تاريخي مهم أفادنا في الوصول إلى عديد المعطيات التاريخية حول العملات في تونس وطرق التعامل التجاري بها في مختلف الأسواق الداخلية والخارجية.

1. الباشوية في تونس العثمانية ومحاولات تنظيم الحياة الاقتصادية:

شكلت عملية إلحاق تونس بالدولة العثمانية خلال القرن 16م أحد أهم التحديات التاريخية التي واجهت تجسيد المشروع العثماني في بلاد المغارب[1]، وإن الاهتمام البالغ من السلاطين العثمانيين وخاصة سليم الثاني (1566-1574) بإنهاء الحكم الحفصي فيها وتحريرها من الاحتلال الإسباني لخير دليل على ذلك (التميمي، 2000: 197)، فالظروف التي أحاطت بهذه التحديات كانت في سياق موجه لجعلها جزء من أراضي الدولة العثمانية في غرب الحوض المتوسطي لمواجهة الخطر الصليبي المسيحي المنطلق من جنوب أوروبا، وفي المقابل لذلك تذكر المصادر والدراسات التاريخية أن ما بعد إعلان إلحاق البلاد التونسية جاء مخالفا ومغايرا بعض الشيء لما عرف عليه المشروع العثماني في إيالة الجزائر وطرابلس الغرب وهذا من خلال التسمية التي أصبحت تحمله وهو " سنجق" أو "وجق[2] تونس".

1.1. إقرار الباشوية والصراع على السلطة:

بعد ضم تونس ضمن المشروع التاريخي العثماني ببلاد المغارب بداية سنة 1574م، عمل السلاطين العثمانيون على تثبيت نظم حكمهم فيها، فتم اعتماد الباشوية نظاما سياسيا لتسييرها، وعين من خلالها

[1]- "بلاد المغارب": مصطلح مستحدث في الدراسات التاريخية خلال الفترة العثمانية لبلدان المغرب الإسلامي – وهنا نخص بالذكر تاريخ تونس العثمانية- ،وظهر كمصطلح يجمع جغرافية بلدان: المغرب الأدنى، المغرب الأوسط والمغرب الأقصى.

[2]- وجق أو سنجق: هي الولاية العثمانية ذات الطابع العسكري، وتعني أيضا الراية أو العلم، لكن في العهد العثماني يسمى السنجق أصغر وحدة في التقسيم الإداري، انظر،(الخطيب، 1996: 259).

"حيدر باشا" حاكما فعليا و لمدة ثلاث سنوات برتبة " باشا"، وهذا كله بعد التوصيات التي بعثها قائد حملة التحرير "سنان باشا" إلى السلطان العثماني (روسو، د.س:105)، ومن أسس ومظاهر إعلان التبعية و الإلحاق الرسمي اعتماد راية الدولة العثمانية رايةً رسميةً للبلاد، كما أن الخطب الرسمية سواء في أيام الجمعة وغيرها أصبحت تقام ويذكر فيها اسم السلطان العثماني، وأنه لا قرار سيادي بدون الرجوع إلى موافقة سلطة الباب العالي، كما أن ضرب وسك العملة الرسمية للدولة يكون بوضع اسم وصورة السلطان العثماني عليها (الأرقش وآخرون، 55:2003)،ويمكن تفسير هذه الإجراءات الإدارية والسياسية في هذا السنجق إلى عدم الخروج عن المألوف في ذلك واعتماد نفس نمط التسيير المعتمد في مختلف الإيالات المغاربية (الجزائر وطرابلس الغرب).

إن اعتماد الباب العالي لنظام الباشوية هو في الأساس اعتراف ضمني بحكام السنجق[3] و إضفاء لبعض الشرعية عليهم، وأصبح بذلك–أي الباشا المعين- هو الممثل السياسي والدبلوماسي للسلطان العثماني في كامل البلاد داخليا وخارجيا لكنه لم يتمتع بكامل الاستقلالية في التسيير (بن الخوجة، 1986: 49-56)، وقد أوعز سنان باشا باعتماد التبعية السياسية والإدارية لبايلربايات الجزائر، وهو ما يؤكده لنا صاحب المؤنس في مؤلفه بقوله: "...استمرت عليها الولاة العثمانية. وجاءوا من القسطنطينية زعماء الرؤساء وتحكمت فيها الباشوية. وجعلوا اصطلاحا على عادة أهل الجزائر التحكم في الديوان والعسكر..." (ابن أبي دينار، 189:1869).

عرفت المنظومة السياسية والادارية لسنجق تونس بعد إعلان إلحاقها سنة 1574م تباينا في تكوينها وما ساد عليها هو الغموض والضبابية، ويمكن تفسير ذلك بأن طائفة الانكشارية نفذت دورا مهما في تحييد بعض صلاحيات باشا تونس المعين لحكم البلاد، ومن ذلك أن الديوان كان مؤسسة سياسية داخلية وكان أعضاؤها من القادة الكبار من الانكشارية والمتمتعين بصلاحيات استشارية وتم توجيه مهامها لتصبح هيئة عسكرية تنفيذية صاحبة القرار والنفوذ في تسيير البلاد
(الأرقش وآخرون، 56:2003).

إن المتتبع للحالة السياسية في تونس العثمانية بعد إقرار الباشوية كنظام حكم بعد تعيين حيدر باشا بلقب " حيدر باشا أمير أمراء تونس" سيجدها ضمن دائرة الصراعات الداخلية في البلاط الحاكم، ومن ذلك عزل حيدر باشا بعد أشهر قليلة من توليه لحكم البلاد وكان ذلك قبل سنة 1575م، ويعود سبب ذلك إلى انفراده بالحكم والسلطة وفيهم من يذكر أن حيدر باشا قد أسرف في تطبيقه لحكمه الظالم حتى وصل ببعض الناس إلى مراسلة السلطة العثمانية بالباب العالي يشكونه فيه على تصرفاته

[3]- استمرت تسمية "سنجق تونس" من بداية الإلحاق سنة 1574م أي مع إعلان الباشوية، كأول نظام حكم للبلاد إلى غاية سنة 1591م، وأصبحت بعدئذ تحمل تسمية " إيالة تونس" بعد إعلان نظام "حكم الدايات" أي بعد واقعة البولكباشية وهي المرحلة التي أعلن فيه استقلالية البلاد في تسيير نفسها بنفسها بعيدة عن تأثير إدارة إيالة الجزائر، انظر، (البشروش، 51:1992).

(ألتر، 262:1989)، وتذكر عديد المصادر أن من أهم المتظلمين من استبداده هو " أبا الطيب الخضار"[4]،والذي وصل الأمر بحيدر باشا إلى قتله علنا، وقد تم استخلافه بعدئذ برجب باشا والذي كان بنفس تصرفات سابقه إن لم نقل أكثر منها (قاسم، 80:2004).

كان في اعتقاد سلطة الباب العالي أن إعلان إلحاق تونس بالدولة العثمانية سيخلصها من مظاهر الظلم والاستبداد الموروثة من العهد الحفصي والاحتلال الإسباني، لكن كل هذا كانت مجرد استشراف خاطئ تصوره العثمانيون ومن ذلك أنه مع بداية حكم الباشوية عرف البلاط صراعا كبيرا بين " حيدر باشا" وخليفته "رجب باشا" بداية سنة 1576م وهو ما أدخل القاعدة السياسية في نظام ازدواجية الحكم بينهما والتي انتهت بقتل حيدر باشا لمنافسه على السلطة رجب باشا (قاسم، 81:2004).

هذه الأحداث المؤلمة وأخرى جعلت من السلطة العثمانية تعمل بكل ما لديها على عزل وتنحية حيدر باشا، وبعده تم استخلافه نهاية سنة 1577م برمضان باشا والذي استمر حكمه لمدة قاربت السنتين أي إلى غاية نهاية سنة 1579م. وتذكر عديد المصادر التاريخية أن من حكم البلاد التونسية بين سنتي (1579-1585م) هم كل من جعفر باشا (1579-1581م) وبعده مصطفى باشا بين سنتي (1581-1585م) وصولا إلى آخر الباشاوات قبل ثورة إعلان سقوط نظام حكم الباشوية واستبداله بنظام حكم الدايات (1591-1705م) (البشروش، 51:1992) أي بعد واقعة " البولكباشية" في 18 أكتوبر 1591م، وهو ما يؤكده لنا ابن أبي الضياف في مؤلفه بقوله: "...واستمر هذا الترتيب بتونس على حالتها المطمئنة الى أن فتك الجند بكبار الديوان وتعرف بواقعة البولكباشية..." (ابن أبي الضياف، ج2، 146:1977).

2.1. مساوئ اقتصاد البلاد بعد إعلان الإلحاق (الفساد المالي نموذجا):

بعد إقرار سنان باشا إلحاق البلاد التونسية بالدولة العثمانية كسنجق عثماني سنة 1574م وإعلان الباشوية كنظام سياسي وإداري مسير، فتغيرت معها العديد من الظروف التي كانت تسود البلاد ومن أبرزها ما فرضه قائد حملة تحرير تونس من الحفصيين والإسبان في شكل جهاز اقتصادي مهمته تصريف أعمال الشؤون المالية وجمع الضرائب وكلف " رمضان باشا" بإدارته، والذي تحول بعدئذ إلى ما يعرف في بداية عهد الدايات بالمحلة (روسو، د.س:105). ومن جانب آخر فقد عُرف عن أغلب الباشوات الذين تولوا حكم البلاد في الفترة (1574-1591م) بأنهم استولوا على بعض أموال الدولة من الخزينة ومن ذلك ما قام به رجب باشا وكاتبه ووالي سوسة، وهو نفس الشيء الذي قام به حيدر باشا والذي استولى على مخلفات الإسبان المالية وما خلفه وتركه "أبي الطيب الخضار "وعلى تركات العديد من ضحايا الأوبئة، كما عمل الباشوات الأوائل وبعض حكام المناطق التابعة للسلطة الحاكمة على الاستيلاء على أموال

[4]- أبا الطيب الخضار: هو أبو الطيب تاج الخضار، وزير حفصي تولى بعض المسؤوليات الإدارية خلال حكم أبي العباس أحمد بن الحسن الحفصي وأحد رجالاته المخلصين والذي لعب دور السفير والوسيط بين الحاكم الحفصي والعثمانيين بعد أحداث سنة 1569م، انظر: (ابن أبي دينار، 162:1869).

واردات الخزينة العامة، كما تصرف بعضهم بإصدار قرارات اعفاء العديد من أعيان وشيوخ القبائل من الضرائب المفروضة عليهم وعلى أتباعهم وهو الشيء الذي أثر وأضر كثيرا بميزانية ومداخيل الدولة (ألتر، 261:1989) .

تشير إحدى الوثائق العثمانية التي أوردها المؤرخ التركي ألتر سامح إلى ما كان يحصل في البلاد التونسية من تجاوزات اقتصادية في غير صالح الخزينة وهي عبارة عن مراسلة مؤرخة في 1 سبتمبر 1579م جاء فيها أن أمراء تونس من الحكام في عهد الباشوات يقومون بأمور منافية للقانون ولا تتناسب مع ما يجري في غيرها من الإيالات المغاربية، بحيث أن ما كان يُجمع ويُجبى من الرعايا كان يدخل جيوب الحكام ولا يُعطى للخزينة، أضف إلى ذلك فئة الانكشاريين الذين عملوا على نزع ملكيات أراضي الأهالي فيزرعونها ولا يقومون بعدها بدفع أعشار الدولة، كما يقوم هؤلاء بتسجيل أبنائهم وخدامهم غير القادرين على الخدمة في قوائم المرتبات فيتحصلون عليها، كما عملوا على الحصول على مرتبات ثلاثة أشهر مسبقة دون الخدمة (ألتر، 271:1989).

ومن المساوئ التي أثرت كثيرا على الحياة الاقتصادية في البلاد التونسية بعد إعلان إلحاقها هو تعمد عديد الحكام الباشويين أو أتباعهم المقربين إلى بيع السكان في الأسواق والذي شبه ببيع الأنعام، وتعود أسباب هذا إلى مطالبة الحكام وموظفي الإدارات الحاكمة الأهالي بسداد ودفع مختلف الضرائب الطائلة، الشيء الذي أثقل كاهلهم فامتنعوا وأقروا ذلك بوضوح للسلطات الحاكمة متعذرين بالضعف وعدم القدرة على ذلك، فاتهمهم رمضان باي -وهو الذي عيّنه سنان باشا وكلفه بجباية المال والضرائب- بالثورة على السلطة الحاكمة وقاتلهم حتى تمكن منه أغلبهم: نساءً ورجالا وأطفالا وباعهم في المحلة بالسوق كأنهم سلعة تجارية (بن أبي لحية القفصي، 56:1998).

في صور أخرى تبرز لنا بعض الواقع الاقتصادي الباشوي المأساوي الممارس ضد الأهالي والسكان وهو التنويع في طرق الابتزاز المالي، ومن ذلك ما كان يقوم به رجب باشا بنهب أموال الأغنياء من السكان وإلصاق التهم الباطلة بهم وسجنهم، كما عمل على تسريح العديد من الجنود على السكان لنهب أموالهم، وأيضا سعى العديد من الباشوات الذين تولوا حكم البلاد إلى جمع ثروات قدرت بآلاف الريالات من كل ما كانوا يقومون به (الوزير السراج، 30:1985)، كما أن العديد من قطاع الطرق كانوا من أتباع حكام المناطق ويعملون تحت إمرتهم وتوجيهاتهم فيجمعون أموالا طائلة من ذلك.

لم يتوقف الوضع غير السوي للاقتصاد التونسي خلال بداية العهد العثماني –أي في فترة الباشوية - في إطاره المحلي بل تجاوز ذلك إلى أن وصل إلى بلاط الباب العالي، وأصبح بمثابة إشكال كبير صعّب على الدولة العثمانية مواجهته، ومن ذلك أن التحريات المالية ومختلف التصرفات التي كان يقوم بها عدد من المسؤولين السياسيين وبعض القادة العسكريين أثبتت تورطهم في قضايا فساد مالي غير متناهية بلا رقيب ولا حسيب، فقد ورد في وثيقة أرشيفية مؤرخة في 1581م اتهام مباشر للدفتر دار في البلاط التونسي بالاستيلاء على أموال طائلة وهي من عائدات الجباية والضرائب المحلية[5]، ومن ذلك ما ورد في هذه الوثيقة

[5]- أرشيف رئاسة الوزراء التركية، إسطنبول، مهمة دفتري 43، ص 243، بتاريخ 12 شعبان 988هـ./22 سبتمبر 1580م.

:"هذا حكم موجه إلى الممثل المالي للإيالة (دفتر دار) محمد وإلى قاضي القيروان: نخبرك بأنه قد تبين أن كلا من كاتب ولاية القيروان محمد فاسي وأمثاله من الممثلين والقادة قد سطوا على أموال الدولة، وعملوا على اختلاسها"[6].

كما وردت العديد من التقارير السرية إلى الباب العالي والتي يمكننا تصنيفها في خانة التحريات المالية تفيد بعد مالشفافية وتزوير كل المداخيل الحقيقية للدولة ومصاريفها والأدهى في كل هذا هو انتشار ظاهرة ضياع أو إتلاف مختلف السجلات والدفاتر الحكومية المالية (التميمي، 36:2009).وفي نفس السياق التاريخي كان الاقتصاد التونسي في عهد الباشوات يعاني من الجور والتسلط الذي كان يقوم به العديد من المسؤولين ضد بعض الأهالي من خلال الاستيلاء وبطرق غير شرعية على أملاكهم وأموالهم، هذه التصرفات كانت تجبر أصحابها على دفع رشاوى أو أموال غير مستحقة لهؤلاء قصد استرجاع ما تم الاستيلاء عليه[7].

2. الإدارة العثمانية ومحاولات الإصلاح المالي في إيالة تونس:

يقع إجماع عديد الدارسين لتاريخ الدولة العثمانية على أن السلاطين العثمانيين المتعاقبين عملوا على تنصيب وتثبيت الذهنية الاقتصادية التقليدية القائمة على دولة الرفاهية، والتي تعني اهتمام الدولة وفروعها ضمن استراتيجية استشرافية محددة مسبقا بالصالح العام للجماعة قصد الوصول إلى الوفرة مستمدين أحكامهم ومصادرهم من الشريعة الإسلامية (إينالجيك، مج1، 99:2007)، وفي هذا الشأن يمكننا القول إن هذا التفكير الاقتصادي يعارض مبدأ الاعتماد على الاقتصاد الفردي ويعزز تجانس مصادر المصلحة العامة للأجيال القادمة، و الحقيقة أن هذا الواقع المالي العثماني انتقل تأثيره إلى بلاد المغاربة ومنها البلاد التونسية والتي ما فتأت وأن أعلن عن إلحاقها حديثا بالدولة العثمانية، حيث كان منتظرا من الإدارة العثمانية النظر إلى النظام النقدي والمصرفي في البلاد التونسية قصد هيكلته وإصلاحه.

يبدو في الأساس من كل هذه السياسات الاقتصادية التي كانت الدولة العثمانية تعمل عليها داخل مجالها الجغرافي وفي مختلف الأقاليم التابعة لها، أنها كانت تسعى إلى تطوير مفاهيمها الاقتصادية قصد وضع اقتصاد البلد في شاكلة اقتصاد نظامي شامل، ولعل ما كانت تسعى إليه في سنجق وبعده إيالة تونس قائم على عدة اعتبارات منها تأمين وحماية الإنتاج الصناعي والعمل على ضمان توازن ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات وخاصة عبر موانئها ومحاربة الفساد المالي الذي ضرب مختلف أركان الإيالة، وهذا كله لا يتحقق إلا بجملة الإصلاحات الاقتصادية داخل البلاط التونسي ومحاربة كل أشكال التصادم مع المصالح العامة للمجتمع التونسي خلال الفترة العثمانية (إينالجيك، مج1، 107:2007).

ما إن لاحت في الأفق ملامح الفساد المالي في البلاط التونسي بعد إعلانها سنجقا عثمانيا بداية سنة 1574م، حتى بدأت تصل إلى الإدارة العثمانية تقارير سرية ورسائل من الداخل التونسي

[6]- نفسه،مهمة دفتري 28، ص 231، بتاريخ 25 رجب 984هـ/ 18 أكتوبر 1576م.

[7]- نفسه، مهمة دفتري 58، ص215، بتاريخ 17 شعبان 993هـ/ 14 أوت 1585م.

- ومن كل الفئات- مضمون أغلبها ما كان يتعرض له اقتصاد البلاد من تجاوزات خطيرة ونخص بالذكر الساسة والقادة العسكريين. وأمام هذه الوضعية الإدارية والمالية عملت سلطات الباب العالي على اتخاذ إجراءات ردعية وصارمة ضد كل من تسبب في هذه الوضعيات، فتوجهت مباشرة إلى فتح تحقيقات مالية عميقة ضد كل المختلسين مهما كانت رتبته في الدولة، ومن ذلك ما جاء في وثيقة أرشيفية مؤرخة في 14 أوت 1585م وهي مراسلة من الباب العالي لحاكم سنجق تونس تؤكد فيها أنه في عهد مصطفى باشا كان يتم اختلاس أموال الدولة وسلب ممتلكات الأهالي والرعايا من دون وجه حق، فكانت كل مداخيل الخزينة وخاصة تلك الموجهة إلى دعم رواتب ومصاريف الجند كان يأخذها هذا الحاكم ويضيفها إلى موارده المالية الخاصة، وفي نهاية هذه المراسلة يؤكد الباب العالي -حال وصول أمره هذا-على ضرورة استرجاع كل تلك الأموال المختلسة وتحويلها لخزينة الدولة في باب دفع مصاريف ورواتب الجند وهنا يلح صاحب المراسلة أنه يجب تطبيق العدالة والعمل على أخذ الدروس والعبر وزيادة الحذر والحيطة في مثل هذه الأمور التي تضر باقتصاد الدولة بأكملها[8].

وفي صورة أخرى حول ما كان يعانيه أهالي تونس –مهما كانت قيمته ومكانته الاجتماعية - من فساد مالي ما جاء في وثيقة أرشيفية مؤرخة في سنة 1585م مفادها أن قاضي مدينة تونس المدعو عثمان زاد قام بمراسلة الباب العالي يشكو فيها بايلرباي تونس مصطفى باشا والذي أخذ منه راتبه لمدة فاقت أربعة (04) أشهر و 24 يوما من دون وجه حق، ومن خلالها وجهت سلطات الأستانة أوامرها الفورية على إعادة كل أموال وحقوق القاضي التونسي وبدون أي نقصان[9]، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على حرص الساسة العثمانيين على تطبيق العدالة المالية في أوساط المجتمع التونسي والعمل على تحييد كل أشكال الظلم والاستبداد خاصة في شقه المالي، وأن كل من يشتكي مهما كانت مكانته وثبت أن حقه سلب وأخذ منه دون أي سبب فستعمل سلطات الباب العالي على توجيه أوامرها شديدة اللهجة إلى حكام الإيالة التونسية بضرورة إعادة حقوق كل من يشتكي لها مع العمل على تقديم المتورطين في ذلك إلى العدالة وإحالتهم على المجالس الشرعية لمحاكمتهم، أضف إلى ذلك أن الباب العالي وفي كل مرة يعمل على إرسال مخبرين مهمتهم الأساسية هي التحري وجمع المعلومات عن كل ما تعلق بالمال الفاسد والذي كان يظهر في عديد المرات داخل البلاط التونسي.

ويشير الأستاذ أحمد قاسم ويفصل في أمر مهم -كان الباب العالي يوليه اهتماما بالغا- وهو أن الخلافة العثمانية كانت تستمع إلى مختلف الشكاوى الواردة إليها من الإيالة التونسية دون مراعاة من أرسلها سواء كتابية أو شفوية وتأمر بالكف عن هذه التجاوزات، أي أنها لا تتخذ في كثير من المرات تلك الإجراءات الردعية ضد كل مخالف لسياستها المالية في تونس العثمانية، ويضيف الأستاذ في هذه الصدد أن أوامر السلطان العثماني تبقى عادة حبرا على ورق ولا تنفذ اطلاقا (قاسم، 262:2004)، ولعل كل هذا يدل على تفاقم مظاهر تدهور الإدارة العثمانية و أن الحاكم أو الوالي المستبد أو المختلس يتم عزله من

[8]- أرشيف رئاسة الوزراء التركية، إسطنبول، مهمة دفتري 58، ص215، بتاريخ 17 شعبان 993هـ/ 14 أوت 1585م.

[9]- نفسه، ص216.

مكان ليعين في مكان بنفس الرتبة وربما برتبة أعلى منها، وهو الشيء الذي كان يشجع كثيرا على الاستهانة بالأوامر السلطانية الصادرة من الباب العالي والإفلات من العقوبة الإدارية.

3. العملة: ركيزة المعاملات المالية في إيالة تونس :

تعتبر العملة أساس كل المعاملات النقدية والمصرفية سواء كان داخل البلد أو خارجه، ويعتبر تنظيمها وهيكلتها بما يتماشى مع اقتصاد البلاد -في ظل الأوضاع الاقتصادية المعاشة- من أصعب الأمور التي تواجه نظم الحكم المختلفة (رابحي، 177:2024). لذلك فقد عملت الإدارة العثمانية في الإيالة التونسية وبعد إلحاقها مباشرة على ضرورة إيجاد عوامل الاستقرار المصرفي والنقدي في العملات المتداولة المحلية والأجنبية، وهذا قصد تجنيب الأسواق ومختلف المعاملات التجارية (بيع وشراء، تصدير واستيراد....و غيرها) من ما يسمى بـ: نظام تداخل العملات المحلية والأجنبية في الأسواق التونسية.

1.3 . العملات المتداولة:

لو تعمقنا قليلا في تأثير الوجود الحفصي بالبلاد التونسية -والذي عمر لمدة فاقت ثلاث قرون-سنجد أن بنو حفص استطاعوا أن يُثبتُوا سياسة التداول النقدي بمختلف عملاتهم المحلية في جل المناطق، و لقد قاموا بسك وضرب عملتهم وصار يُتداول بها في كل من تونس، قسنطينة، بجاية، مدينة الجزائر، تنس، قفصة والقيروان (قاسم، 2004:354)، بمعنى أن تداول مختلف العملات الحفصية قد وصل إلى العديد من مناطق المغرب الأوسط و أصبح تأثيرها الاقتصادي واضحا في أغلب المعاملات المالية.

كل هذه الظروف وأخرى صعبت على الأهالي والسكان تقبل السياسة النقدية الجديدة التي أتى بها العثمانيون بعد سنة 1574م، بالإضافة إلى ذلك نجد أن مختلف النظم المالية التي وضعت لسك وضرب العملات تشترط ظهور أسماء السلاطين العثمانيين فيها فمثلا في فترة حكم حمودة باشا عرفت العملات تدوين أسماء أربع (04) سلاطين عثمانيين وهم: عبد الحميد الأول، سليم الثالث، مصطفى الرابع ومحمود الثاني(Hugon, 1913:20)، ومن جانب آخر فقد كانت العملات الأجنبية وخاصة الإسبانية أكثرها تداولا في الأسواق ومختلف العمليات التجارية.

2.3 .العملات الموروثة و المؤقتة الضرب والتداول:

2.3 . 1 العملة الحفصية:

تتفق عديد المصادر التاريخية على أن من العملات التي ظهرت وكانت متداولة في الأسواق وفي مختلف المعاملات التجارية بالبلاد التونسية خلال الفترة العثمانية هي العملة الحفصية، فمن خصائصها أنها كنت متكونة "من دنانير ذهب ودراهم فضية"، وقد وصفت على أنها كانت تصنف ضمن خانة استمرارية العملة الموحدية وتحتفظ المكتبة الوطنية بباريس بالعديد منها، ويشير حسن الوزان أنه لما مر بالمناطق التي كانت تحت حكم الحفصيين بين سنتي (1515-1516)م لاحظ بأن الدينار الحفصي كان يصرف بـ: 30 أو 32 ناصري، ويضيف مستطردا في ذلك أن المنظومة المالية والنقدية ببلاد المغارب بعد إعلان مشروع العثمنة

فيها بقيت على حالها، فالعملة الحفصية كانت تضرب وتسك في بعض الأماكن والورشات في قسنطينة وبجاية ولم يتم تغيير نظام سكها ولا نظام تداولها وصرفها(مروش، ج1، 2009:33-34).

كما تشير بعض المصادر المحلية -ومنها المؤنس لصاحبه ابن أبي دينار-أن تداول العملة الحفصية بتونس أطلق عليها تسمية "الدنانير الكبيرة" والتي صرفها 32 درهما جديدا منتصريا"، والمؤكد في هذا أن هذه العملة يعود تاريخها إلى فترة حكم الأمير الحفصي محمد المنتصر ابن أبي فارس عبد العزيز (1434-1435م) لأنها تحمل في أحد أوجهها أواخر تاريخ ربيع الثاني 897هـ أي أواخر فيفري 1492م
(ابن أبي دينار، 1869:155)، و يفيدنا الباحث أحمد قاسم في مؤلفه الهام حول وثائق ابن عظوم أن العملة الحفصية وردت هي الأخرى بنوع آخر من النواصر، "وهي تتكون منها دنانير محمدية بيعت بها أرض جنوب سوسة في 8 شعبان 10/939 مارس 1533. و إلى جانب ذلك بقي الدينار الذهبي، متداولا بين الناس. فقد نصت وثيقة على التزام بعضهم تقديم صداق زوجته من الدنانير الذهبية. وأكدت الوثيقة أن المقصود بالدنانير الذهبية إذا ما ذكرت هي الدنانير العبدلية"، (قاسم، 2004:348)، ومن جانب آخر يمكننا تفسير هذه الدلالة على أنها عملة تعود إلى فترة حكم الأمير الحفصي أبي عبد الله محمد، وأن دنانيره كانت ذا قيمة ومرغوب فيها في مختلف الأسواق وأنها أكثر من العملة الإسبانية بالربع (4/1)
(Candia, 1938:232).

2.3 . 2 العملة الشابية[10]:

في إشارة توحي بوجود عملة أخرى كانت أقل تداولا في مختلف الأسواق والمعاملات التجارية بالبلاد التونسية خلال العهد العثماني وهي " العملة الشابية"، حيث تؤكد بعض المصادر أن هذه الدنانير "شابية محمدية" وتم صرفها بنحو 32 ناصريا قيروانيا محمديا شابيا"، كلها دلالات تاريخية على أن الشابية هم الذين سكوا وضربوا هذه العملة (قاسم، 2004:349)، والواضح في كل هذا أنها عملة محلية محدودة التعامل تجاريا وجغرافيا الشيء الذي جعلها غير معروفة في اقتصاد الإيالة مقارنة بالعملات المحلية الأخرى، ومن خلال تسميتها فالمؤكد أنها عملة تخص القبائل الشابية المنتشرة في الجنوب التونسي.

2.3 . 3 العملة العثمانية:

قبل إعلان إلحاق تونس بالدولة العثمانية. و خلال مرحلة التحرير الأولى من الاحتلال الإسباني سنة 1534م والذي لم يدم طويلا (حوالي ستة (06) أشهر فقط)، أشارت بعض المصادر التاريخية أن خير الدين بربروس-صاحب التحرير- قد أمر بسك وضرب عملة ذهبية وأخرى برونزية لاعتمادها في مختلف المعاملات، لكن هذه الأخيرة لم تعمر طويلا والسبب يعود إلى سقوط تونس بيد الملك الإسباني شارلكان في 21 جويلية 1535م (مقديش، مج1، 1988:610)، وما يفهم من هذا السياق أن هذه العملة لم تعمر طويلا في البلاد، لكن بعد إعلان الإلحاق النهائي بالباب العالي عمل الساسة العثمانيون في سنجق تونس على

[10]- تنسب إلى القبائل والطريقة الشابية المنتشرة في الجنوب التونسي ووادي سوف والتي ظهرت أواخر العهد الحفصي، انظر، (قاسم، 2004:349).

ضرب وسك عملات مختلفة بداية بعملة " الناصري" التي سكها درغوث باشا في قفصة، كما ضربوا عملة أخرى بعد استقرارهم في القيروان بعد قضائهم على حكم الشابية فيها (قاسم، 350:2004).

في إشارة أخرى تحمل عديد الدلالات التاريخية لأولى العملات العثمانية المتداولة في سنجق تونس، وهي أن العثمانيين بعد دحرهم للإسبان من العاصمة تونس وحلق الوادي قاموا بضرب عملة حملت اسم "حيدر" وهو الأمير القيرواني السابق والذي تم تعيينه أولَ حاكم للبلاد التونسية بعد إعلان الإلحاق، وقد تم طرحها في مختلف الأسواق التونسية ليتم التعامل بها في أواخر القرن 16م وبداية القرن 17م، لكن كل هذا لا يؤكد لنا أنها أصبحت عملة رسمية للبلاد حيث أنها فُقدت بعدئذ وأصبحت عملة نادرة، و يفيدنا الرحالة مقديش–أصيل صفاقس- أن هذه العملة أطلق عليها تسمية "الحيدري"، ويؤكد لنا أنها كانت متداولة فقط في القيروان مسقط رأس حيدر باشا (مقديش، مج1، 255:1988).

كما ورد في بعض الدراسات التاريخية حول عملة "الحيدري" أن بعض الأهالي "باع شعيرا بدنانير حيدرية قروية"، وكل هذا يدل على أن أهل القيروان كانوا يريدون جعل عملة "الحيدري" –المنسوبة إلى أحد حكامها السابقين وأول حاكم معين من قبل السلطات العثمانية على سنجق تونس- عملة رسمية للبلاد واعتراف ضمني بالحكم العثماني عليهم خاصة وأنهم أقروا واعترفوا لهم بأن القيروان هي أول عاصمة للوجود العثماني في البلاد(Marcel, 1844:31).

3.3 . العملات الرسمية المتداولة:

3.3 . 1.العملات الذهبية وتحديات استقرارها :

كانت النقود الذهبية الأكثر تداولا في مختلف الأسواق والعمليات التجارية المحلية والخارجية في إيالة تونس خاصة مع بداية القرن 17م هي النقود الإسبانية والبندقية، أما عن القطع النقدية التونسية فقد اقتصرت على عملة " السلطاني" و " سوكان البربري" و " سوكان المحبوب" ويرجع تسميتها بهذا الاسم نسبة إلى سلاطين الدولة العثمانية (رابحي،178:2024)، فهذه العملة كانت تستخدم في جل المعاملات التجارية مع بلدان المشرق وقد حدد وزنها–حسب عديد المصادر- بـ: 3.5غ من الذهب، وكانت عمليات ضربها وسكها تتطلب جلب ما يسمى بالتبر (أي الذهب الخام) من البلدان الإفريقية بواسطة مختلف القوافل التجارية الصحراوية، وهو ما يؤكده لنا أصيل مرسيليا الطبيب وعالم النباتات الرحالة الفرنسي أندريه بيسونال في رحلته بأنه كانت تصل عاصمة البلاد تونس "قافلتان من مملكة الفزان، لجلب العبيد والتبر" (بيسونال، 63:2003)، وتشير احدى الدراسات التاريخية الهامة حول هذا الموضوع أيضا أنه بعد "سنة 1680م قَل وُجود القطع النقدية الذهبية" في مختلف انحاء الإيالة (Boubaker, 1987:78) والتي أخذت تصدر نحو بلاد المشرق حيث كان الطلب عليها متزايدا نظير ذلك قلت مختلف المعاملات الداخلية بهذه العملة.

عملت السلطات العثمانية الحاكمة في إيالة تونس على إعداد مخططات داخلية لحماية العملات الخاصة الأكثر تداولا في الإيالة ومنها السلطاني قصد ضمان استقرار مختلف الأسعار (القفصي،

609:1988)، كما قامت بجهود كبيرة للتخلص من الموروث النقدي والمالي الحفصي من خلال تشييد وبناء دور سك العملات بمختلف أنواعها وتحت رقابة الأجهزة المختصة التي حددتها الدولة لذلك، ونظرا لقلة مصادر الذهب في البلاد فقد كانت النقود الذهبية عملة نادرة ولا يتم التعامل بها إلا في حالات نادرة مثل دفع مساهمات الإيالة للسلطان العثماني (باي، 458:2009).

كما كانت بعض المعاملات النقدية في الأسواق التونسية خلال العهد العثماني تتم بعملة ذهبية أخرى تعرف باسم " المحبوب"، والتي عرف عنها أنها من العملات العثمانية التي كانت تضرب وتسك في القسطنطينية وكان الواحد منها يسمى " محبوب سليمي إسلامبولي"، وتشير بعض الدراسات أن هذه العملة كانت في بداياتها سالمة من الغش في صنعها من الذهب، لكن بعدئذ أدخلت عليها إضافات وأنقص من معيارها وأطلق عليها تسمية " زر محبوب"، وقد كان لها هي الأخرى أجزاء أهمها " نصف محبوب" والذي كان مفقودا في أغلب مناطق البلاد (مشوشة، 300:2017).

3.3 . 2.العملات الفضية و محاولات بناء منظومة نقدية متوازنة:

عرفت جل مناطق البلاد التونسية خلال العهد العثماني استعمال وتداول العملات الفضية المختلفة ولعل من أهمها " الريال " وهو المقتبس من " الريال الإسباني" والذي كانت تتم بواسطته عديد المعاملات التجارية في الفترة ما بين (1620-1630م)، وقد ورد في الكثير من وثائق الأرشيف الوطني التونسي ما يثبت التعامل بهذه العملة منها ماورد في الدفتر رقم 98 والذي يحيلنا إلى مداخيل الدولة التونسية من بعض اللزم بين سنتي 1757-1765م وجاء في إحداها "التزام قاسم بن عياد لزمة الجمرك سنة 1172-1173(1758-1759) لمدة عام وشهرين و 7 أيام بمبلغ يساوي 155.000 ريال في العام، وفي نفس السنة التزم لزمة الحوت نظير 30.000 ريال، ثم اشترك مع أخيه علي بن عياد في لزمة جمرك ثانية لكن في هذه المرة أشرفا عليها لمدة 3 سنوات متتالية (1173-1176) (1759-1762)بسعر جملي بلغ 430.00 ريال"[11]، كما ورد في وثيقة أخرى دفع ما قيمته " 420 ريال في كراء 21 زائلة لنقل أغراض سي الحاج محمد وكيل الحرج من تونس إلى الجزائر وحساب كل زائلة 20 ريالا"[12].

قد يتساءل البعض عن ظرفية تداول عملة الريال الإسباني في البلاد التونسية؟. من الواضح أن عديد الأسباب اجتمعت وجعلت من هذه العملة متداولة في الأسواق والمعاملات التجارية التونسية ومن أبرزها "القرصنة" والتي كانت تعتبر من أهم الموارد المالية لخزينة الدولة من خلال عوائد عمليات افتداء الأسرى الأوربيين بالبلاد التونسية، أضف إلى ذلك الموروث النقدي الإسباني بعد عقود من الاحتلال لسواحلها والخلفيات التاريخية للتقارب الذي حصل بينهم وبين الحفصيين سنة 1535م، كما كان للتجارة السبب الرئيس في تزويد النظام النقدي للبلاد بالريال الإسباني عن طريق التجار الأوربيين، فقد قدرت

[11]- الأرشيف الوطني التونسي، الدفاتر الإدارية و الجبائية، الدفتر رقم: 98 (مداخيل الدولة من اللزم بين سنتي 1757-1765).

[12]- نفسه، الدفتر رقم: 94، (تاريخ الدفتر بين سنتي: 1170-1173هـ/1756-1760م)، ص32، (بيان بمبلغ مالي لكراء زائلة من تونس إلى الجزائر).

كمية النقود الإسبانية في شكل الريال والذي كان يدخل الإيالة عن طريق طبرقة بنحو مليون (1000000) ريال إسباني(Sadek, 1987:79).

لم تعرف عملة الريال المتداولة في مختلف الأسواق والعمليات التجارية في البلاد التونسية استقرارا تاما وهذا بسبب "التبعية النقدية المتفاقمة " لهذه العملة، وتفسير ذلك يعود إلى أن الريال الإسباني الصحيح غير المغشوش صار عملة نادرة ومفقود في الأسواق وقد تم تعويضه تدريجيا بريالات "مقطوعة"–أي الريالات غير المغشوشة-، الشيء الذي أدى بعدئذ إلى ظهور معادلة نقدية صعبة مفادها ارتفاع مبالغ في قيمة الريال المقطوع وانخفاض تدريجي ونسبي في قيمة الريال الصحيح (الصادق، 8:1987).ويحيلنا المؤرخ "بروديل" في ذلك إلى أن الريال الإسباني المتداول في تونس العثمانية كان له علاقة وطيدة بمختلف العملات الإسبانية الأخرى المتداولة في الجزائر سنة 1580م وهي " الإيكو الذهبي والعملة الفضية ذات 4 و 6 و 8 ريالات، وكانت تنقل بكميات كبيرة في صناديق ضخمة إلى الباب العالي (Braudel, T1,1976:450).

في دراسته القيمة يؤكد لنا الاستاذ قاسم أنه في إحدى وثائق ابن عظوم ما يثبت التداول بعملة الريال في طرابلس الغرب حيث: "ورد في استفتاء من طرابلس مؤرخ بأواخر ذي القعدة عام 984/أواسط فيفري 1577 أن بعضهم كان يعمل على تحقيق مصالحة بينه وبين خصمه بأن يدفع له ثلاثين ريالا"، كما جاء في وثيقة أرشيفية أخرى لابن عظوم تعود لجمادى الثانية سنة 1007هـ/جانفي 1599م" اقتراض شخص تونسي من آخر –حسبما يظهر- وقت أن كانا بمدينة الجزائر مبلغا من المال قدرت قيمته بعملة الريال" (قاسم، 256:2004) .

وفي دلالة تاريخية أخرى يفيدنا الوزير السراج في مؤلفه أن الداي عثمان –الذي حكم تونس خلال الفترة ما بين 1598-1610م- عرض عليه إحدى الباشوات من الديوان رشوة بقيمة ثلاثين ألف ريال مقابل أن يصدر قرارا بإحداث مكوس وضرائب جديدة في العاصمة (الأندلسي، ج2، 30:1985)، وبذلك كثرت القرائن التاريخية على أن أهالي وسكان البلاد التونسية ألفوا التعامل بالريال ووصل بهم الأمر إلى تقديمه صداقاً في زواجهم (قاسم، 357:2004)، وما يُستشف من كل هذا أن التعامل النقدي بعملة الريال الإسباني لم تقتصر فقط على إيالتي الجزائر وطرابلس الغرب وإنما تعدى ذلك إلى الأسواق التونسية بمختلف مناطق البلاد وبين مختلف فئات المجتمع، وكل هذا أدى إلى تشكل ما يعرف بالمنظومة النقدية المشتركة و التي تضم الإيالات العثمانية في بلاد المغارب.

ومن العملات النقدية التي كانت متداولة أيضا في مختلف العمليات التجارية في البلاد نجد "الناصري"، وهو الآخر يعتبر من العملات الفضية وسمي أيضا: " الريال الناصري" و " الناصري الحيدري" نسبة إلى أول حاكم قيرواني لسنجق تونس سنة 1574م ، وقد كان الأوروبيون يطلقون عليه تسمية " الآسبر" والذي نعني بها باليونانية " العملة البيضاء". وحسب عديد الدراسات التاريخية فإن هذه العملة عرفت رواجا كبيرا في مختلف المعاملات والأسواق (رابحي، 181:2024). وقد عمل العثمانيون في مختلف ورشات وأماكن سك هذه العملة على ضرب أجزاء لها منها الخروبة و الفلس، فقد ورد في إحدى الوثائق

العظومية أن في " محاسبة ذكر بقية قدرت بواحد وثمانين دينارا نواصر وسبعة أثمان الدينار وأربعة فلس (قاسم، 351:2004)، وهنا يحيلنا برونشفيك هو الآخر إلى إحدى الوثائق لابن عظوم وفيها تعريفا للناصري فيقول عنه أنه عملة نقدية فضية وأن عشرة منه تساوي دينارا واحدا (Brunschvig,, 1937:82).

وفيما يلي جدول إحصائي استخلاصي لمختلف العملات النقدية التي كانت متداولة في البلاد التونسية خلال الفترة العثمانية، وكان لها تأثير بالغ في تجارتها الخارجية خاصة مع إيالتي الجزائر وطرابلس الغرب (Candia, 1938:232)، (سعيدوني، 190:1979) (رزيم، فكاير، 105-94:2022)[13] :

العملة/النقود	نوعها	وزنها (غ)	قيمتها مقابل عملات محلية أخرى
سلطاني	عملة ذهبية	3.50غ	80 ناصري
نصف (2/1) سلطاني	عملة ذهبية	1.75غ	40 ناصري
الريال التونسي	عملة فضية	من 0.7غ إلى 14.9غ	16 خروبة
ربع (4/1) ريال	عملة فضية	من 0.7غ إلى 14.9غ	04 خروبة
ثمن (8/1) ريال	عملة فضية	من 0.7غ إلى 14.9غ	02 خروبة
ناصري	عملة فضية	من 0.7غ إلى 14.9غ	16/1 ريال تونسي أو 39 قفصي
ناصري حيدري (الأسبر)	عملة فضية	من 0.35غ إلى 0.55غ	01 ريال أو 02 فلس
خروبة	عملة فضية	من 0.7غ إلى 14.9غ	16/1 ريال تونسي أو 39 قفصي
فلس	عملة نحاسية	من 1.4غ إلى 15غ	2/1 ناصري
قفصي	عملة نحاسية	من 0.6غ إلى 1.8غ	12/1 ناصري

4. نظام تعايش و تداخل العملات وتأثيرها على السياسة النقدية للبلاد:

عرفت مختلف الأماكن التجارية في البلاد التونسية خلال الفترة العثمانية تعدد وتباين استخدام العملات، فقد عُرفت هذه الظاهرة حتى قبل إلحاقها بالباب العالي سنة 1574م أي خلال الفترة الحفصية، فكانت بذلك مختلف العملات الرائجة والمتداولة في مختلف الأسواق المحلية وحتى المستعملة في عمليات التصدير والاستيراد هي أساس النظام النقدي والمصرفي التونسي ولعل من أهمها نجد: العملات الجزائرية، الإسبانية، الإيطالية....و غيرها. وهنا تشير إحدى الدراسات التاريخية أنه رغم كل هذا "كانت دلالات الضيق النقدي واضحة. إذ كثيرا ما وجدت المقايضة والاقتراض بفائض عادي يفوق نسبة 3% شهريا ولم يكن هنالك نظام مصرفي" (الصادق، 7:1987). كل هذا يدل على أن السوق المالية والنقدية

[13]- من الصعب بمكان تحديد وضبط أوزان وقيمة العملات النقدية المتداولة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني، وهذا بسبب جملة الظروف والخلفيات الاقتصادية والسياسية التي مرت عليها البلاد منذ إنهاء الحكم الحفصي سنة 1574م، بالإضافة إلى عدم تقبل العديد من فئات المجتمع التونسي –وخاصة القبائل المتمردة- سياسات الحكام العثمانيون في سك وضرب بعض العملات المحلية وطرحها للتداول في مختلف الأسواق التونسية.

عرفت اهتزازا وضبابية في آليات التحكم فيها، ولعل من أسباب ذلك عدم تقبل أهالي العديد من المناطق لعملات جديدة غير تلك التي كانت متداولة في الأسواق من العهد الحفصي أي موروث نقدي سابق يتم العمل به في مختلف جهات الوطن، أضف إلى ذلك عدم وجود سياسة موحدة لضرب وسك العملة بعد إعلان نظام حكم جديد في البلاد وهذا كله يأتي غالبا نتيجة الاضطرابات الداخلية في نظم الحكم المحلي.

ولو تعمقنا قليلا في دراسة السياسة النقدية التونسية خلال العهد العثماني سنجد استفحال ظاهرة اقتصادية أساسها التناقضات النقدية المتبعة في مناطق البلاد خاصة منذ بداية القرن السابع عشر (ق17م)، والتي أدت إلى نتيجة حتمية عكسية تميزت بالحفاظ على قيمة العملات الأجنبية وأبرزها الريال الإسباني مقابل العملات المحلية مثل السلطاني، هذا على الرغم من أن الريال الإسباني المتداول في الأسواق التونسية كان يصنف ضمن العملات الفضية والسلطاني يصنف ضمن العملات الذهبية (الصادق، 8:1987)، ويمكننا تفسير ذلك على أن العملات الذهبية أصبحت قليلة ونادرة وإن وجدت فأغلب ذهبها منقوص أو مغشوش، أضف إلى ذلك نقص مصادر التمويل بالتبر (الذهب الخام) والذي يعتبر مادة أولية وأساسية في ضربها وسكها والذي كان يستورد من بلدان جنوب الصحراء التونسية، كما أنه كان للتخفيضات المتعاقبة التي عرفتها العملات المحلية في كل مرة كالناصري والخروبة سبب كبير في هذه التناقضات النقدية.

وقد عملت السلطات الحاكمة في تونس خلال الفترة العثمانية على محاولة إيجاد آليات التوازن النقدي بين العملات المتداولة، لكن ذلك لم يكن ممكنا في الواقع ولعل من أسبابه كما ذكره ابن أبي دينار بالتقاء ثلاث مصائب مع بداية القرن 17م وهي: الوباء والغلاء وتغيير السكة
(ابن أبي دينار، 203:1869)،كما أنه كان للأوضاع الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد الأوروبية تأثير بالغ على النظام النقدي في تونس، ومن ذلك أن الأسواق الإسبانية عرفت رواج عملات مزيفة والتي نقل منها إلى البلاد التونسية كميات كبيرة نتيجة مختلف العمليات التجارية (استيراد وتصدير)، وأيضا تسديد مبالغ كبيرة بهذه العملات المزيفة لافتداء الأسرى الإسبان في تونس دون اكتشاف أمرها (قاسم، 360:2004).

يفيدنا الأستاذ الصادق بوبكر في دراسته القيمة في جانب تأثير العملات على السياسة النقدية المحلية للبلاد فيقول إن سيطرة العملات الأجنبية وخاصة الريال الإسباني على المنظومة المالية سبب انخفاضا كبيرا للمدخول الجبائي للدولة، وقد عملت السلطات الحاكمة دون سابق انذار على تفعيل قوانين مالية دون علم بماهيتها و لا بنتائجها (الصادق، 8:1987).

ومن جانب آخر، فقد عرفت المنظومة النقدية للبلاد التونسية خلال العهد العثماني عدم التحكم في كيفيات سك وضرب مختلف العملات المتداولة وهو ما أدى إلى خروجها عن سيطرة واحتواء السلطة الحاكمة، الشيء الذي أدى إلى ظهور العملات المدلسة والمزورة في عديد المناطق في ظل انتشار ورشات ضربها حتى في خيام بعض شيوخ القبائل، وهو ما يؤكده لنا روي (Roy) في دراسته حول الصراع الجزائري – التونسي سنة 1628م - والذي أدى بعدئذ إلى توقيع معاهدة وادي صراط – حيث ينقل لنا أن زعيم

الحنانشة التونسيين الشيخ خالد قام بتشغيل عمال يهود في عشرة خيام لضرب وسك العملة بهدف تداولها في الأسواق التونسية، غير أنه لم يوضح لنا ما قيمة ولا نوع هذه العملة (Roy, 1917:185).

والواقع في كل هذا أن عمليات التزوير والإضافات في مختلف العملات المحلية وحتى الأجنبية المتداولة عرفت تدليسا كبيرا، ومن ذلك ما تؤكده لنا وثيقة لابن عظوم ورد فيها أنه تم استدعائه من طرف محمد باشا " للنظر في قضية "بوسعدية باندوا" الذي ضرب سكة المدنس"، ويضيف في ذلك بأنه تم إحضار المتهم وأعلم الفقهاء بما فعل وطلب رأيهم، فسكت ابن عظوم عن العقوبة التي تعرض لها بوسعدية لكن بعض المصادر التاريخية تقر أنه وجهت له تهمة تدليس وتزوير العملة " فطوفوه على رؤوس الأشهاد في أزقة تونس، وقطعوا يده" (قاسم، 2004:353-354).

ما يمكننا التوصل إليه من خلال هذا الطرح التاريخي أن الأسواق ومختلف المعاملات المالية في البلاد التونسية عرفت ودون سابق تخطيط ولا ضبط اعتماد أحد أشهر القوانين المالية التي انتشرت في بريطانيا خلال القرن 16م وبعده إلى عديد دول أوروبا وهو " قانون كريشام"[14]، والذي يعود تسميته إلى المستشار البريطاني توماس كريشام (1591-1579م) وهو المبدأ الاقتصادي النقدي القائم على أساس "النقود الرديئة تطرد النقود الجديدة والجيدة من السوق" أي بمعنى أدق " النقود القديمة تطرد الجديدة"، حيث لاحظ هذا المستشار المالي البريطاني أنه كلما طرحت عملة جديدة في الأسواق البريطانية خلال القرن 16م لا تلبث أن تختفي من التداول، ويفسر لنا ذلك على أن تأثير العملات النقدية القديمة كبير على القدرة الشرائية وعقليات الناس، فمثلا لو تقدم أي شخص لمحل تجاري لشراء سلعة ما فإنه سيدفع ثمنها بالعملة القديمة حتى وإن كان في جيبه عملة جديدة بنفس القيمة ويتقبلها البائع بشكل عادي لزاما على أساس أنهما بنفس القوة والقيمة النقدية (النجفي، 1977:147).

بهذا التوصيف يمكننا تشبيه وإسقاط هذا المبدأ على النظام النقدي التونسي خلال العهد العثماني وبسببه نتج لنا اختفاء العملات النقدية الصحيحة وبروز العملات الضعيفة وحتى المزورة، و كل هذا أدى إلى تفاقم الاختناق النقدي في البلاد مما تسبب في تغيير العملة الرسمية عديد المرات ومنها سنة 1703م وفسح المجال لظهور أنظمة نقدية جديدة منها نظام سنة 1714م (الصادق، 1987:8).

إن ما أوردته لنا بعض الوثائق العظومية المحفوظة في الأرشيف الوطني التونسي والتي استمرت في ذكر السكة العثمانية ممثلة في الدنانير "كالنواصر الوقتية "هو أحد الأدلة التاريخية على إبقاء العمل ببعض العملات المحلية الحفصية، والراجح في كل هذا أن تلك النواصر هي نواصر تعود للعهد الحفصي، ولعل ما يثبت ذلك هو أن جل الموثقين اتبعوا في التعبير والإدلاء في وثائقهم المحررة وأبقوا على نفس التسمية والصيغ التي أطلقت على النواصر السابقة للعهد العثماني، وتشير أيضا هذه الوثائق إلى أن عدد النواصر للدينار في العهد الحفصي كانت تساوي 32 ناصريا للدينار الواحد وبقي على هذه الصورة النمطية حتى بعد تثبيت الوجود العثماني في تونس بداية سنة 1574م. وتؤكد لنا هذه الوثائق أيضا أن

[14]- الحقائق التاريخية تقول أن قانون كريشام يعود اكتشافه وأساسه إلى تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (1364-1442م) والذي سبقه إليه بنحو قرن وما يزيد عن ذلك، (النجفي، 1977:147).

العملة الحفصية بقيت متداولة بين الناس والرعايا الأجانب فارضة نفسها بوصفها عملةً محلية في البلاد التونسية (قاسم،352:2004).

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيها استظهار جوانب من السياسة النقدية والمالية التي عرفتها البلاد التونسية خلال العهد العثماني ومنها نظام تداخل العملات المحلية والأجنبية وتعايشها ، نخلص إلى مجموعة من النتائج يمكننا تلخيصها في ما يلي:

لم يشهد النظام النقدي التونسي خلال بدايات الوجود العثماني - وتحت مسمى " السنجق"- أي دلالات تاريخية توضح لنا العمل على إيجاد نظام مالي ونقدي جديد يلغي سابقه الحفصي، وإن ما سجلناه هو استمرارية العمل بالنقود والعملات الحفصية في مختلف المعاملات التجارية و المالي، و من جانب آخر قد يعتقد البعض أن إعلان إلحاق البلاد التونسية بالباب العالي سنة 1574م والعمل على تفعيل اجراءات التبعية منها ضرب وسك عملات جديدة تحمل اسم وصورة السلاطين العثمانيين سيؤثر على الحياة الاقتصادية والمالية للبلاد، لكن في الواقع المعيش أمر آخر فلم يؤثر ذلك عموما على عقلية الفرد التونسي في معاملاته المالية والتي حافظ عليها وأبقى سياسة تداوله النقدية بمختلف العملات المحلية القديمة منها: العملة الحفصية و العملة الشابية وحتى بعض العملات الموحدية.

من المساوئ التي عرفها اقتصاد البلاد وخاصة في عهد الباشوية (1574-1591م) الفساد المالي الذي ظهر في البلاط التونسي الحاكم وأصاب هرمه، ومن ذلك عمليات الاختلاس المالية الكبيرة التي قام بها أول حكم لسنجق تونس " حيدر باشا" والذي استولى على ممتلكات مالية ضخمة تعود أصولها إلى مخلفات الوجود الإسباني في تونس وأيضا استيلاء رجب باشا وكاتبه ووالي سوسة على أموال تعود للخزينة العامة، ضف إلى ذلك ظاهرة تسجيل القادة الإنكشاريين في الجيش التونسي لأبنائهم مهما كان عمرهم لتلقي رواتب قارة من الخزينة دون وجه حق، أضف إلى ذلك أنه خلال هذه الفترة تلقى الباب العالي عديد الشكاوى من بعض المسؤولين في الإدارة التونسية الحاكمة بمختلف رتبهم ومن عديد الأهالي والسكان، والتي تضمنت صورا مختلفة لتجاوزات خطيرة في الشق المالي للخزينة، الشيء الذي ألزم الإدارة العثمانية على التدخل العاجل والسريع بتوجيه أوامر سلطانية قصد تسوية جميع هذه التجاوزات وفتح تحقيقات مالية مستقلة ومحاسبة ومعاقبة المتورطين في ذلك.

حاول الحكام العثمانيون المتعاقبون على حكم الإيالة التونسية العمل على تفعيل مخططات داخلية لحماية مختلف العملات المحلية الكثيرة التداول للحفاظ على استقرار الأسعار في مختلف الأسواق، لكن ذلك لم يكن مجديا أمام تقبل السكان والأهالي للعملات الأجنبية وأهمها الريال الإسباني، وبذلك عرفت الإيالة التونسية تباينا مستمرا في استقرار منظومتها المالية والمصرفية فتشكل لنا ما يسمى بنظام تداخل العملات، ولعل السبب في كل هذا هو مخلفات الموروث النقدي الحفصي وسياسة تقبل الأهالي والسكان للعملات الأجنبية.

يمكننا القول إنه من العملات المحلية التي كان لها تأثير على النظام النقدي والمصرفي للبلاد التونسية: الدينار الحفصي، الحيدري، الناصري التونسي، السلطاني والمحبوب، وقد عرفت من خلال ذلك العملات الأجنبية ومنها: الريال الإسباني، الكرونة والإيكو وغيرها رواجا كبيرا في مختلف المعاملات المالية للفرد التونسي وهو ما أدى إلى تهميش للعملات المحلية واضطراب في السياسة المالية للدولة والخزينة، الشيء الذي أدى إلى ظهور و تفعيل لبعض الأنظمة النقدية الأوروبية المصدر ومنها " قانون كريشام" البريطاني دون سابق تخطيط لها.

البيبليوغرافيا

باللغة العربية

- الوثائق الأرشيفية :

1- الأرشيف الوطني التونسي:

- الدفاتر الإدارية والجبائية:

- أ.و.ت. الدفاتر الإدارية والجبائية. الدفتر رقم: 94.

- أ.و.ت. الدفاتر الإدارية والجبائية. الدفتر رقم: 98.

2- أرشيف رئاسة الوزراء التركية (إسطنبول):

- مهمة دفتري: 28. ص 231.

- مهمة دفتري: 58. ص 215.

-مهمة دفتري: 58. ص 216.

- مهمة دفتري: 43. ص 243.

- المصادر المطبوعة

1. أبي لحية القفصي المنتصر. (1998). نور الأرماش في مناقب أبي غيث القشاش.(د.تح: لطفي عيسى و حسين بوجرة)، تونس: المكتبة العتيقة.
2. ابن أبي الضياف. (1977).إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان.(ط2، ج2)، تونس: الدار التونسية للنشر.
3. ابن أبي دينار. (1869).المؤنس في أخبار إفريقية و تونس.(ط1)، تونس: مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية.
4. الأندلسي محمد. (1985).الحلل السندسية في الأخبار التونسية. (ط1)،(تح الحبيب الهيلة)،بيروت: دار الغرب الإسلامي.
5. بن الخوجة محمد. (1986).صفحات من تاريخ تونس.(تح حمادي الساحلي و الجيلاني بن الحاج يحي)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
6. بيسونالأندريه. (2003).الرحلة إلى تونس (1724).(تر محمد العربي السنوسي)، تونس: مركز النشر الجامعي.
7. روسو ألفونصو. (د.س).الحوليات التونسية (منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر). (تح محمد عبد الكريم الوافي)، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
8. مقديش محمود. (1988).نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار.(ط1، مج1).(تح علي الزواوي و محمد محفوظ)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

-الدراسات (كتب و مقالات):

1. ألتر عزيز سامح. (1989). العثمانيون في إفريقيا الشمالية. (ط1). (تر: محمود علي عامر)،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر
2. إينالجيك خليل و كواترت دونالد. (2007.). التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (1300-1600م). (ط1،مج1). (تر: عبد اللطيف الحارس)، بيروت: دار المدار الاسلامي.
3. الأرقشدلندة، وآخرون. (2003).المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، تونس: مركز النشر الجامعي.
4. البشروش توفيق. (1992).جمهورية الدايات في تونس (1591-1675)، تونس: شركة أوريس.
5. التميمي عبد الجليل. (سبتمبر 2000).أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية.(ط1، السلسة الأولى). أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني. البحرية والطرق التجارية العثمانية، تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
6. التميمي، ع. (ماي 2009). دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر. السلسلة رقم1.الولايات العربية أثناء العهد العثماني، تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
7. الصادق بوبكر. (1987).إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط (مرسيليا وليفورنة)،زغوان: منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية-الموريسكية.
8. القفصي عبد الحكيم. (مارس 1988). نظرة حول الحرفيين والمهنيين الأندلسيين والأتراك بالإيالة التونسية أثناء القرن التاسع عشر من خلال خزينة الوثائق التونسية. (العدد 1121)،تونس: مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم.
9. باي المختار. (2009). حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية. (ط1).(تر: البشير بن سلامة)،تونس: الأطلسية للنشر.
10. رابحي محمد. (2024-2025). الواقع الاقتصادي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني (1117-1229هـ-1705-1814م). أطروحة دكتوراه في تاريخ بلاد المغرب الحديث. إشراف علي آجقو. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
11. رزيم صدام، فكاير عبد القادر. (2022). تداول النقود التونسية في الشرق الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830). مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية. جامعة حسيبة بن بوعلي. الجزائر ،(مج 14، العدد01.(
12. سعيدوني ناصر الدين. (1979). النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830).الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع.
13. قاسم أحمد. (2004).إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600م).(ط1).(تق عبد الجليل التميمي)، تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
14. مروش لمنور.(2009).دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل.(ج1)، الجزائر: دار القصبة للنشر.

15. مشوشة سمير. (مارس 2017). ابن حمادوش الجزائري و أبوراس الناصري يؤرخان للعلاقات التجارية بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م. مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية. جامعة الوادي: الجزائر. (العدد3).

- أدوات البحث (القواميس و الموسوعات).:

1. الخطيب مصطفى عبد الكريم. (1996). معجم المصطلحات والألقاب التاريخية.(ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
2. النجفي حسن. (1977). القاموس الاقتصادي (انكليزي-عربي)،العراق: مطبعة الإدارة المحلية.

- باللغة الأجنبية:

-المصادر المطبوعة:

1. BRUNSCHVIG, R. (1er trimestre1937). Un Document sur une princesse Hafside de la fin du XVIe siècle, R.A .N370.
2. CANDIA, J.F. (1938). Monnaies hafsides du Musée de Bardo. Tunis : R.T.N9.
3. HUGON, H. (1930). Les emblèmes des Beys de Tunis. Paris: Ernest Leroux.
4. MARCEL, J. J. (1844).Numismatique orientale, tableau général des monnaies ayant court en Algérie, Paris: Imprimerie orientale.
5. ROY, F.B. (Janvier 1917). Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628(1037H), contre les Tunisiens, Tunis : R.T.N120.

-الدراسات (كتب و مقالات):

1. BOUBAKER, S. (1987). La Régence de Tunis au XIIe siècle: ses relations commerciales avec les ports de L'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne. Zaghouan: publications de la R.H.M et de C.E.R.O.M.A.
2. BRAUDEL, F. (1976). La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II. (3édition,T1). Paris.